لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية
لأوروبا

اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة
للحدود والبحيرات الدولية

اتفاقية المياه:

في خدمة الكوكب

تهدف اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية إلى حماية جودة الموارد المائية العابرة للحدود والحفاظ على كميتها وتحقيق الاستدامة في استخدامها، وذلك بتعزيز التعاون وتوطيده.

الأمم المتحدة

اتفاقية المياه:
في خدمة الكوكب

المياه هي مورد تتوقف عليه الحياة على هذا الكوكب. والطلب على المياه يتزايد بينما الكمية المتوفرة منها لا تنفك تتناقص. وتتعرض موارد المياه للإجهاد بفعل الإفراط في الاستخدام وانتشار التلوث. وبفضل الفيضانات وموجات الجفاف التي تزداد تواتراً وحدةً.

وتغطي الموارد المائية التي تتجاوز الحدود السياسية ما يناهز نصف مساحة الأرض وتشكل حوالى 60 في المائة من إمدادات المياه العذبة في العالم. وهذه الموارد المائية هي دعامة لمصادر الدخل وسبل العيش للملايين من السكان. وتؤدي دوراً حيوياً في حياة العديد من النظم الإيكولوجية. فلا بدّ من تعزيز التعاون في مجال الموارد المائية المشتركة كشرط أساسي لإحلال السلام والاستقرار، وتحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين، وحماية الموارد الطبيعية، والعمل من أجل التنمية المستدامة.

واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية (أي اتفاقية المياه) تهدف إلى حماية جودة الموارد المائية العابرة للحدود، والحفاظ على كميتها، وضمان استخدامها المستدام، وذلك بتعزيز التعاون وتوطيده.

من الإقليمي إلى العالمي

بدأت اتفاقية المياه اتفاقيةً إقليمية بين الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وقد أقرّت هذه الاتفاقية في هلسنكي (فنلندا) في عام 1992، ودخلت حيّز النفاذ في عام 1996. ومنذ ذلك الحين، تشكل الاتفاقية الإطار الشامل للتعاون بشأن المياه العابرة للحدود في مختلف أنحاء منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأثبتت فعاليتها في شتّى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتستند اتفاقية المياه، شأن اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، إلى مبادئ القانون الدولي وتستمدّ منها مغزى جميع أحكامها. وبلدان كثيرة هي أطراف في الاتفاقيتين.

وفي عام 2003، عدّلت الدول الأطراف في اتفاقية المياه بحيث يُفتح باب الانضمام إليها أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وذلك سعياً من دول الاتفاقية إلى تعميم تجربة التعاون بموجب هذه الاتفاقية وتوسيع نطاقه إلى مختلف أنحاء العالم. وبدخول هذا التعديل حيز النفاذ، تصبح الاتفاقية إطاراً قانونياً عالمياً للتعاون بشأن المياه العابرة للحدود. ومنذ عام 2009، يتزايد عدد البلدان المشاركة في أنشطة الاتفاقية من خارج منطقة أوروبا، وهذا دليل واضح على أهمية هذه الاتفاقية ودورها، ليس فقط في أوروبا بل خارجها أيضاً.

«اتفاقية المياه تستحق كل الدعم، أملاً بأن يُفتح باب الانضمام إليها في وقت قريب للبلدان غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.»

الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون
في اجتماع الهيئة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا
18 تشرين الأول/أكتوبر 2011

أركان ثلاثة

اتفاقية المياه هي إطار قانوني ثابت للتعاون المستمر والوثيق بهدف تحقيق الاستخدام المستدام والمنصف والرشيد للمياه السطحية والجوفية العابرة للحدود.

الموجبات الثلاثة الأساسية

1

درء الآثار العابرة للحدود وضبطها والحد منها

على الدول الأطراف أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لدرء الآثار العابرة للحدود على البيئة والتنمية والسلامة البشرية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وللتحكم بهذه الآثار والحد منها. ومن هذه التدابير تطبيق نهج تقييم الآثار البيئية وغيرها من أساليب التقييم، ومنع التلوّث من المصدر والحد منه، وإخضاع كميات المياه العادمة المتدفقة إلى مصادر المياه لتراخيص وضوابط، وتطوير وتطبيق الممارسات البيئية الفضلى للحد من كميات المواد الخطرة المتدفقة من الزراعة وغيرها من مصادر الملوثات المنتشرة.

على الدول الأطراف أن تحرص على الاستدامة في استخدام الموارد المائية وذلك باعتماد نهج النظم البيئية، وعليها أيضاً أن تحدّد أهدافاً ومعايير تلتزم بها لجودة المياه، وأن تضع خططاً للطوارئ، وأن تحدّ من مخاطر حوادث تلوّث المياه.

2

ضمان الاستخدام المنصف والرشيد

على الدول الأطراف أن تضمن الاستخدام المنصف والرشيد للموارد المائية العابرة للحدود. ومبدأ الاستخدام المنصف والرشيد يتوقف على خصائص كل حوض، والسكان الذين يعتمدون على موارده، والاستخدامات الراهنة والمحتملة، وأثر هذه الاستخدامات، والاستخدامات البديلة المتوفرة، وغيرها من العوامل. وفي جميع الأحوال، يجب أن يكون استخدام المياه مستداماً، أي يجب أن يلبي حاجات أجيال الحاضر من غير أن يمسّ بحاجات أجيال المستقبل.

3

التعاون بموجب الاتفاقات وضمن الهيئات المشتركة

لتطبيق الموجبين السابقين، يُطلب إلى الدول الأطراف في الاتفاقية إبرام اتفاقات وإنشاء هيئات مشتركة بهدف التعاون في إدارة المياه العابرة للحدود وحمايتها. وتشجع الاتفاقية مشاريع التعاون على مستوى حوض النهر. أما الهيئات المشتركة مثل اللجان المخصصة لنهر أو بحيرة، فتتولى المهام التالية:

- تسهيل تبادل الأفكار والمعلومات حول الاستخدامات الراهنة والمخططة للمياه، وحول مصادر التلوّث والظروف البيئية؛
- تشجيع التشاور الدائم؛
- وضع برامج الرصد المشتركة؛
- تنسيق مشاريع تقييم حالة الموارد المائية المشتركة وتقييم فعالية التدابير المستخدمة لمعالجة الآثار العابرة للحدود؛
- اتخاذ القرار بشأن تحديد كميات تدفقات المياه العادمة وتحديد معايير لجودة المياه؛
- وضع خطط عمل مشتركة للحد من التلوّث؛
- وضع إجراءات للوقاية والإنذار.

اتفاقات ومؤسسات مشتركة:
من نهر الدانوب إلى نهر تشو وتالاس

تؤدّي اتفاقية المياه دوراً فاعلاً في تحقيق التعاون وتعزيزه بين مختلف بلدان أوروبا. فجميع الاتفاقات التي أبرمت عقب انهيار الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا السابقة، وُضعت على صورة هذه الاتفاقية. ومن هذه الاتفاقيات اتفاقية التعاون في حماية نهر الدانوب واستخدامه المستدام لعام 1994، واتفاقية حماية نهر الراين لعام 1999، واتفاقات مماثلة لحماية أنهار السافا، والموز، وتشلدت، ولحماية بحيرة بيبسي، واتفاقات بشأن المياه العابرة للحدود بين روسيا وكازاخستان وأوكرانيا وروسيا. كما استُرشد بهذه الاتفاقية لوضع اتفاقات خارج نطاق منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وأسهمت اتفاقية المياه في توجيه عمل العديد من الهيئات المشتركة وتشجيع إنشاء هيئات جديدة. ومن الأمثلة على هذه الهيئات لجنة نهري أودير وسافا ولجنة بحيرتي بيبسي وأوهريد.

وفي آسيا الوسطى تبقى موارد المياه المشتركة بين بلدان المنبع وبلدان المصب مصدراً لمشاكل كثيرة، وسبباً للتوتر والاضطراب. والتعاون في حالة نهري تشو وتالاس المشتركين بين كازاخستان وقيرغيزستان يشكل نموذجاً على التقدّم نحو إيجاد حلول تأتي بفوائد لجميع الأطراف المعنية. وقد توصّل البلدان إلى اتفاق في عام 2000 وأبرما اتفاقية بشأن النهرين في عام 2006، لتكون آلية لتوزيع المسؤولية المشتركة بين البلدين عن منشآت المياه. وتدعم اتفاقية المياه هذه الخطوة، وتواصل مساعدة البلدين المشاطئين لتوسيع نطاق التعاون وتحسين إدارة مياه النهرين موضوع الاتفاق.

أطر قانونية لتحسين إدارة المياه:
نموذج تركمانستان

الحوارات بشأن السياسة الوطنية المتعلقة المتكاملة للموارد المائية وإمدادات المياه والصرف الصحي هي الوسيلة العملية الرئيسية في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه في بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. والحوارات بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تجرى في إطار برنامج العمل الذي تشرف عليه اتفاقية المياه، تقدّم مساعدة عملية بهدف تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تسعة بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ومنذ عام 2010، يدعم الحوار الوطني في تركمانستان الانضمام إلى اتفاقية المياه ويمهد الطريق أمام مراجعة الأطر القانونية الوطنية لإدارة المياه وحمايتها. فتحسين إدارة الموارد المائية هو أمر لا بد منه لتعزيز التعاون عبر الحدود ولتحسين استخدام الموارد المائية في هذا البلد الذي يعاني من الجفاف.

نقاط القوة في اتفاقية المياه

تطبّق اتفاقية المياه في ظل ظروف وأوضاع مختلفة. فهي تنفذ في البلدان التي تتمتع بوفرة في المياه كما في البلدان التي تعاني من ندرة في المياه. وبما أن مستوى الطموح في تنفيذ الاتفاقية يتناسب مع قدرات كل بلد وإمكاناته. فيمكن تنفيذها في البلدان المتقدّمة والثرية كما في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبما أن الاتفاقية ترتكز على مبدأ المساواة والمصلحة المتبادلة. فهي تشمل بلدان المنبع وكذلك بلدان المصب.

ومن نقاط القوة الهامة لهذه الاتفاقية إطارها المؤسسي. وقوامه اجتماع الأطراف. والهيئات الفرعية مثل مجموعات العمل وفرق العمل. والأمانة الدائمة. وهذا الإطار المؤسسي يساعد الأطراف في تنفيذ الاتفاقية وتقييم التقدّم في تنفيذها بوسائل منها. تبادل التجارب والممارسات الجيدة. ووضع المبادئ التوجيهية والتوصيات. ووضع البروتوكولات الملزمة قانونياً. وبناء القدرات. وبوجود هذا الإطار المؤسسي لن يتحمّل أي طرف مسؤولية تنفيذ الاتفاقية منفرداً. بل بإمكانه أن يحمل تطلّعاته واحتياجاته إلى مسمع الأطراف الأخرى في اجتماع الأطراف أو في الهيئات الفرعية.

والعمل بموجب هذه الاتفاقية يُحدّد وفقاً للتحديات التي تواجهها الأطراف ويركز على المناطق التي تعاني من إجهاد مائي. كآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا. ويتناول قضايا ناشئة مثل تغيّر المناخ.

وترتبط الاتفاقية بعلاقة شراكة مع منظمات دولية وغير حكومية عديدة بهدف التعاون في إدارة المياه عبر الحدود. والمركز الدولي لتقييم المياه. الكائن في براتسلافيا. التابع للاتفاقية هو أيضاً من العناصر الهامة لهذه الاتفاقية.

وتشارك الدول غير الأطراف في الكثير من أنشطة الاتفاقية ويمكنها أن تطلب المساعدة للانضمام إلى الاتفاقية وتنفيذ أحكامها.

سلامة السدود في آسيا الوسطى

انهيار السد. حتى ولو كان من الحجم المتوسط. يخلّف أضراراً جسيمة تصيب المناطق والبلدان الواقعة عند المصب. والتي تكون عادة مكتظة بالسكان. وفي آسيا الوسطى. يتعاظم القلق إزاء سلامة أكثر من 100 سد ومنشأة مائية أخرى تقع على الأنهر العابرة للحدود. ويساعد مشروع سلامة السدود الذي يُنفذ تحت إشراف اتفاقية المياه في بلدان آسيا الوسطى في تطوير القوانين الوطنية ومراجعتها وتنسيقها بشأن سلامة السدود وغيرها من المنشآت المائية وتعزيز الأطر المؤسسية المكلّفة بذلك. وهذا المشروع يسهم في تعزيز التعاون الإقليمي بشأن سلامة السدود ويهدف إلى تحقيق التعاون الدائم بوسائل منها تبادل المعلومات والإشعارات في حال وقوع حوادث عند السدود.

العمل المشترك في رصد المياه العابرة للحدود وتقييمها أساس لتحسين الإدارة

لرصد الموارد المائية وتقييمها أهمية بالغة. ولذلك تطلب اتفاقية المياه إلى الأطراف الاشتراك في عمليات رصد المياه المشتركة وتقييمها. وقد وُضعت مبادئ توجيهية لرصد وتقييم الأنهر والبحيرات والمياه الجوفية العابرة للحدود، لمساعدة البلدان المشاطئة في هذه المهام. وتجري البلدان الأطراف في الاتفاقية تقييمات منتظمة للمياه السطحية والجوفية في عموم منطقة أوروبا. وقد صدر التقييم الثاني لهذه الموارد في عام 2011.

التكيُف مع تغيّر المناخ: عمل مشترك

تتأثر موارد المياه بتغيّر المناخ، وتصيب الأضرار الناجمة عن هذه الظاهرة القطاعات التي تعتمد على المياه مثل الزراعة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وغيرها. والتعاون عبر الحدود في تدابير التكيّف مع تغيّر المناخ يساعد في درء الأضرار التي يمكن أن تنجم عن تدابير التكيّف الأحادية وفي تحقيق الفوائد من تدابير التكيّف المشتركة. ولذلك، وضعت الأطراف في اتفاقية المياه مجموعة واسعة من الأنشطة للتكيّف مع تغيّر المناخ عبر الحدود. ومن هذه الأنشطة إصدار دليل المياه والتكيّف مع تغيّر المناخ، وهو عبارة عن برنامج يتضمن مشاريع تجريبية، ومركزاً لتبادل الخبرات في التكيّف مع تغيّر المناخ في الأحواض العابرة للحدود.

ومن المشاريع التجريبية مشروع على حوض نهر نيمان، حيث يشترك خبراء من الاتحاد الروسي وبيلاروس وليتوانيا، بعد وقت طويل من غياب العمل المتعدّد الأطراف، في مناقشة سبل إدارة حوض النهر في ظل ظروف تغيّر المناخ.

للمزيد من المعلومات:

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا
أمانة اتفاقية المياه

Palais des Nations
CH1211 Geneva 10
Switzerland

هاتف: 41229172463 +
فاكس: 41229170107 +
البريد الإلكتروني: water.convention@unece.org
الموقع الإلكتروني: www.unece.org/env/water

صدر بتمويل من المكتب الفدرالي السويسري للبيئة
طُبع على ورق معاد استخدامه.

Printed at United Nations, Geneva
GE.12-23907 – August 2012 – 810

ECE/CEP/NONE/2012/1